

الإرهاب؟

خسروها كانت مرتبطة بسرعة تعويض خسائرهم العسكرية والبشرية. سابعاً، الاختلال الكبير في موازين القوى لمصلحة الجيش السوري

وحلفائه في ظل عدم قدرة الدول الداعمة للإرهابيين على تغيير هذه الموازين نتيجة الحضور العسكري الروسي الذي فرض توازناً عسكرياً

تظهر
هناك العديد
من العوامل
المهمة التي
ترجح تسريع
عملية تطهير
مناطق سورية
من سيطرة
الإرهابيين



احبط تحرير حلب
مخططات تركيا
ودول غربية
وعربية لتقسيم
سوريا (اف ب)

استراتيجياً في مواجهة القوة الأميركية وحلف «شمال الأطلسي».

وهذا التوازن والخطوط الحمراء التي فرضها الحضور الروسي منع التدخل العسكري الغربي، ودفع تركيا إلى الاعتذار من روسيا إثر إسقاط طائرة السوخوي، وأجبر الحكومة التركية على التراجع عن قيام الجيش التركي بتجاوز الخطوط الحمراء في مدينة الباب، إثر دخوله الأراضي السورية لمنع القوات الكردية من إقامة كوندرازية في شمال سورية بدعم أميركي، واضطر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التراجع عن تصريحات تصعيدية أطلقها أخيراً ضد الرئيس بشار الأسد، إثر التأنيب الروسي له على إخلاله بما اتفق عليه مع الرئيس فلاديمير بوتين. ثامناً، هزيمة المسلحين في حلب وغياب أي أفق لهم في تحقيق أهدافهم وتراجع قدراتهم واختلال موازين القوى لمصلحة الجيش السوري وحلفائه انعكس وسوف ينعكس في تعزيز خط التسويات والمصالحات، وهو ما تجلّى في اندفاع المسلحين في الكثير من المناطق في ريف دمشق إلى سلوك هذا الخيار والعودة إلى كنف الدولة، أو الذهاب إلى إدلب.

تاسعاً، فقدان المسلحين للبيئة الحاضنة، إما نتيجة ممارساتهم المشينة والبعيدة عن أي قيم دينية يدعونها، وإما نتيجة تحول في موقف هذه البيئة التي باتت تضغط عليهم لعدم الاستمرار في الحرب والقبول بالتسوية مع الدولة السورية بسبب فقدان أي جدوى من الاستمرار في القتال.

عاشراً، لن يكون في مقدور الدول الغربية تبرير استمرار دعمها للقوى الإرهابية المتبقية والتي سيواجهها الجيش السوري وحلفاؤه، لأن هذه القوى هي تنظيم داعش وجبهة النصرة (فتح الشام) وأحرار الشام توأم النصرة، وهي تنظيمات مصنفة من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة باعتبارها تنظيمات إرهابية.

أما على المستوى السياسي، فإن التحول في الميدان لمصلحة الجيش السوري وحلفائه وانتقال المآزق إلى داخل الدول الراعية للإرهاب، أدّى إلى إحداث تبدل في المشهد السياسي الإقليمي والدولي.

وتجسد التبدل على الصعيد الإقليمي في موقف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

في إعلان أن الجيوش الوطنية في سورية والعراق وليبيا والجزائر هي القادرة على محاربة الإرهاب، ودعم مصر لمشروع القرار الروسي في مجلس الأمن، الأمر الذي شكل صفة موجعة للنظام السعودي ومحور دول الخليج، وأحدث تحولاً في المشهد السياسي العربي عززه التصريح الأخير لوزير الخارجية الجزائري الذي أكد فيه أن استعادة الدولة السورية لحلب يشكل انتصاراً على الإرهاب.

أما على الصعيد الدولي، فقد تجسد التبدل في اضطرار تركيا إلى التكيف مع توازن القوى الجديد في سوريا وسلوكها طريق التفاهم مع روسيا، فيما الدول الغربية بدأت تشهد تحولات داخلية عكستها الانتخابات الأميركية والانتخابات التمهيدية في فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول التي أدت إلى صعود التيار اليميني المتطرف الداعي إلى التوقف عن سياسة دعم الإرهاب. هذا الإرهاب الذي تسبب بموجات الهجرة إلى دول تعاني من أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية على خلفية اشتداد المنافسة الاقتصادية العالمية على الأسواق، والحروب الأميركية، وسياسة الفوضى الهدامة التي اعتمدها الولايات المتحدة لتغيير الأنظمة الشرعية المناهضة للهيمنة الأميركية.

في المقابل، إن الحكومة التركية لم يعد أمامها من خيار سوى الاتفاق مع روسيا وإيران للتوصل إلى حل يحفظ لها ماء الوجه، وبالتالي المشاركة في التعجيل بالحل السياسي للضرورة على الأسس التي تطرحها كل من روسيا وإيران وسوريا، ويبدو أن الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية ودفاع تركيا وإيران وروسيا يندرج في هذا السياق الذي بات الفرصة الأخيرة أمام الحكومة التركية لتجنب المزيد من تداعيات فشل رهاناتها في سوريا.

انطلاقاً من هذه العوامل المذكورة آنفاً، يمكن القول إن الحديث عن إمكانية إدامة الحرب الإرهابية لمواصلة استنزاف سورية باتت ضعيفة، وإن الجيش السوري وبدعم من حلفائه سيكون قادراً على تحرير ما تبقى من مناطق بسرعة كبيرة، وإن عام 2017 سيكون على الأرجح عام إعلان انتصار سوريا وحلف المقاومة على الحرب الإرهابية التكفيرية العالمية.

*صحافي لبناني

ولكل حساباته. ولكن تنامي التعصب والتطرف والحقد والكراهية، كما الرهاب الإسلامي أو الإسلاموفوبيا، وبصورة مشتركة، من الإسلام، وليس الإسلام السياسي وحده، أمسى حالة عامة، شائعة ورائجة بين الناس ولدى الرأي العام.

من أبرز المفارقات التي يمكن أن نسجلها وأن نقف عندها، لدى مشاهدة أحداث ومستجدات اللحظة الراهنة من التاريخ أو الزمن السياسي ومحاوله تفسير وإدراك ما يحصل في الحاضر وما يمكن أن يتبع في المستقبل، أننا، في هذه اللحظة السياسية والتاريخية، وفي الوقت نفسه الذي يتجه فيه الكون السياسي كله، الشرق والغرب، كما الشمال والجنوب، نحو المزيد من الانفتاح والتحرير في التجارة والاقتصاد والمال والأسواق والحدود والدول والقوميات، تحت تأثير العولمة النيولبرالية وفي زمن ما بعد الحداثة، نجد أن الخطاب والسلوك السياسيين، وبالتالي السياسة الدولية والفكر السياسي، تتجه كلها، وذلك في اتجاه مغاير بل معاكس للتيار ومسار الأمور، نحو المزيد من التعصب والتطرف، والتمسك بل التشبث بالعصبية الفتوية، الأولية وربما البدائية والرجعية التي قد سبقت الفكرة الوطنية أو القومية، وكذلك الفكرة الدستورية، للدولة والسيادة والحداثة، ومن بعدها، بطبيعة الحال، الديمقراطية والحكم الرشيد!

*أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية

خطورة مثل هذا الفكر السياسي، أو بالأحرى هذا النمط من التفكير السياسي بطريقتة جذرية، متطرفة ومتشعبة ومتعصبة، والذي يغلب عليه، بطبيعة الحال، الطابع أو المظهر الإسلامي. هكذا بدأت حالة الفوضى والهستيريا تنتقل إلى داخل المجتمعات الغربية، وتهدد الدول أو الأنظمة السياسية والاجتماعية الغربية. وما الحوادث الأمنية والأعمال الإرهابية في الغرب سوى دليل قاطع على ذلك، فقد تغلغت هذه التيارات وهذه التنظيمات في أوروبا وأميركا. بل إن بعض هذه العناصر أو المجموعات هو، في الأساس وفي الأصل، موجود ومقيم في الأوساط الشعبية، الفقيرة والبنائسة والمهمشة، للمسلمين والعرب هناك، وقد قدم أو استقدم من حيث هو في الغرب إلى بعض الأماكن الساخنة أو البؤر المتفجرة في الشرق، أو لنقل المشرق. على كل حال، يبدو أن وطأة هذه الظاهرة الخطيرة، وربما المعدية، بالنظر إلى وتيرة ورقعة انتشارها على خريطة الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، والعالم الغربي بالطبع، في إشارة إلى صعود وتعاقد أنشطة الإسلاميين الأصوليين أو الراديكاليين، أو حتى التكفيريين، تشدد وتزايد باطراد، وتفرض نفسها بشدة وبقوة على أجداد وجداول أعمال الحكومات والنخب السياسية والفكرية ودوائر القرار ومواقع النفوذ وجماعات الضغط والمصالح في أوروبا وأميركا،

وتعريف الهوية أو الشخصية الوطنية، فهي ليست مجرد مدارس أو اتجاهات فكرية وأيديولوجية فحسب، بل أبعد وأكثر من ذلك، ذلك أنها من صنع وتبديل بعض الأجهزة الأمنية والمخابراتية أو الاستخباراتية الغربية والعربية، الأمر الذي يجعل فرضية المؤامرة صحيحة إلى حد ما، كما فرضيات العجز أو الفشل أو التقصير.

يبقى أن نشير، لدى مقارنة هذه المسألة الاستراتيجية من زاوية الجيوبوليتيك المعاصرة، ومن ثم محاولة استشراف أبعادها الجيوسياسية في المستقبل، سواء في المدى المنظور أو غير المرئي والبعيد، إلى أن الإرهاسات أو المؤثرات الجديدة لفرضية انتقال وتفشي هذه الأفكار أو التيارات الفكرية المعسكرة وهذه المجموعات أو المنظمات العقيدية المسلحة، أينما كان وحيثما كان، أخذت تتكاثر وتكتثف طوال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة في الفترة الأخيرة، ولا سيما في داخل البلدان أو الدول الغربية، الأوروبية والأميركية. فليس بإمكان أحد، أي أحد، في خضم العولمة، وفي ظل نظامها العالمي المعاصر، منع حركة انتقال الأفراد والمجموعات وضبطها بالكامل، أو التحكم بها وإخضاعها، وكذلك، ومن باب أولى، فإنه ليس بإمكان أحد، أي أحد، الحد من انسياب الأفكار والاتجاهات الفكرية عبر الحدود وبين البلدان وداخل المجتمعات؛ وهنا تكمن

أدى تفاقم
الأصولية
الإسلامية إلى
تصعد البنى
والمؤسسات
والأنظمة
وتفككها